واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1993-2008)

The reality of the Algerian economy in light of the economic reforms During the period (1993-2008)

الدكتور بوقموم محمد ، أستاذ محاضر أ
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
عضو مخبر بحث التنمية المحلية و الحكم الراشد، جامعة قالمة

الدكتور معيزي جزيرة، أستاذة محاضرة ب
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
عضو مخبر بحث التنمية المحلية و الحكم الراشد، جامعة قالمة

الملخص

تهدف هذه الدارسة إلى تسليط الضوء على واقع الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة برعاية المؤسسات المالية الدولية لغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وزيادة معدلات النمو اقتصادي، و دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، فأضحت بذلك المعالم الهيكلية لهذا الاقتصاد تعكس كل التغيرات التي تشهدها الساحة الاقتصادية الدولية.

ABSTRACT

This study aims to spot light on the reality of the Algerian economy during the period of economic reforms under the auspices of International financial institutions. As part of its quest to achieve macroeconomic stability, and increase economic growth rates, and advancing economic development

المدخل

في سياق تحديات النظام الاقتصادي العالمي الجديد وما طبعه من تغيرات على أكثر من صعيد أضحت سياسات الإصلاح الاقتصادي السمة الغالبة على جهود واستراتيجيات التنمية الدولية ، ومنهج ضروري لإعادة تأهيل اقتصاديات الدول النامية وتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي لاستفادة من الفرص والمزايا التي تحققها العولمة

ومما لا شك فيه أن الدعوى للإصلاح الاقتصادي بقيادة الثنائية المالية الدولية قد جاءت على خلفية الركود الاقتصادي الذي عرفته الدول النامية خلال السبعينات والثمانينات ، والذي أثر بوضوح على آلية عمل النظام الاقتصادي العالمي واحدث تغييرات في نمط التمويل الدولي خاصة بعد تفجر أزمة المديونية الخارجية ،هذه الأخيرة تركت بصماتها على النظام المالي الدولي ،بحيث أدت إلى تقليص كبير في حجم القروض التجارية والرسمية والمساعدات الإنمائية ، وجعلها تخضع لمشروطية المؤسسات المالية الدولية، و أصبحت هذه البرامج تفرض على الدول عند الحاجة للاقتراض أو عند إلغاء الديون أو الجدولة.

هذا هو حال الاقتصاديات النامية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة الذي جعل من سياسات الإصلاح الاقتصادي وفقا لما تراه الثنائية الدولية نموذج لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وزيادة معدلات النمو اقتصادي، و دفع عجلة التنمية الاقتصادية بهذه الدول، فأضحت بذلك المعالم الهيكلية لهذه الاقتصاديات تعكس كل التغيرات التي تشهدها الساحة الاقتصادية الدولية.

تبرز أهمية اختيار الموضوع للدراسة باعتبار أن:

- ✓ برامج الإصلاح الاقتصادي أضحت من الأطروحات الهامة في مجال التنمية الأمر الذي جعل منها محور اهتمام متخذي القرار وواضعي السياسات.
- ✓ تثير سياسات الإصلاح الاقتصادي الكثير من الجدل بين الباحثين و المختصين سواء من حيث مدى ملاءمة أو تكامل حزمة هذه السياسات الليبرالية أو من حيث قدرتها على تحقيق الأهداف و الآمال المزمع تحقيقها.

من هنا تاتي هذه الدراسة لتحاول الإجابة على التساؤل التالي: ما طبيعةالإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الجزائر؟ و ما مدى نجاعتها في علاج الاختلال الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد الجزائري.

من هذا تأتي هذه الدراسة التي اتخذت من دراسة واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية محل لها وذلك عبر مناقشة و تحليل المحاول التالية:

المحور الأول:التأصيل النظري للإصلاحات الاقتصادية

المحور الثاني: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية(مع المؤسسات المالية الدولية)

المحور الثالث:نتائج الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الجزائر للفترة(1993-2008)

المحور الأول:التأصيل النظري للإصلاحات الاقتصادية

يعيش العالم تحولات جذرية منذ نهاية الحرب الباردة وسيادة النظام الليبرالي ،فالعولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي يتطلبان إجراءات وإصلاحات اقتصادية تفرضها المؤسسات المالية الدولية التي ترفع شعار الحرية الاقتصادية مضمون مدرسة اقتصاد السوق.

ويقاس نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي بمدى القدرة على تحقيق أهدافها، التي مهما بلغت درجة كفاءتها في المجال الاقتصادي فهي مهددة بالفشل إن لم تحقق النمو المتوازن بين التقدم الاقتصادي و الرفاهية لجميع الفئات الاجتماعية.

1.1الملامح التاريخية لميلاد سياسات وفاق واشنطن

إن تحديد معالم اللحظة التاريخية التي انبثقت عنها سياسات وفاق واشنطن، لن تتأتى إلا من خلال دراسة مستفيضة لخريطة العالم الاقتصادية والسياسية كما بدت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والتي ستحدد الأسباب المؤدية إلى انبثاق سياسات وفاق واشنطن والقوى الفاعلة في رسمها.

1.1.1 الظروف التاريخية:

في ضوء التحولات العميقة التي شهدها الاقتصاد العالمي و التي أثرت بصورة واضحة على مساره سيما في مجال تحديد الرؤى الدولية للتنمية و التوجه نحو خيار التنمية المحكوم بسياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة ، الذي تزامن مع ما خلفته فترة السبعينات من:

- التخلي عن نظام بريتن وودز بسبب مشكل السيولة الدولية وعجز الو ،م أ على توفير الدولارات بشكل مستمر يحافظ على استقرارها وثقة المتعاملين معها، وكان في النهاية تعويم العملات و الانتقال إلى سعر الصرف المعوم وما رافقه من تغيرات شديدة في سعر العملات ودخول الدول المتقدمة في فوضى نقدية في ظل تراجع أهمية الدولار [1].
- أزمة الركود التضخمي التي تعددت أسبابها وجعلت الفكر الكينزي عاجزا عن تقديم الحلول الناجعة أمام الارتفاع اللولبي لمعدلات البطالة والتضخم.

– انفجار أزمة الديون الخارجية في الدول النامية ووصولها مستويات ضخمة في ظل تزايد الحاجات التمويلية لهذه الدول التي عمقت من حدتها الصدمات البترولية و التضخم.

إزاء هذه الظروف ظهر الفكراللليبرالي الجديد محاولا إنقاذ الرأسمالية من أزمتها بتقديم مقترحات عديدة تمحورت في العودة إلى مبادئ اقتصاد السوق الحر ،الاحتكام لمعايير الكفاءة والفعالية في الأداء الاقتصادي ،و تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ضمن مرجعية فكرية أساساها أن اقتصاد السوق هو الأكثر قدرة على تصحيح نفسه بنفسه وعلى تجاوز الاختلالات الهيكلية دون الحاجة إلى تدخل قوى أخرى خارج نطاق السوق [2].

وقد تعزز نجاح هذا الفكر الليبرالي بصعود ريغان وتاتشر سدة الحكم سنوات الثمانينات وفشل نماذج التنمية الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي، ودول أوربا الشرقية وباقي الدول النامية، و خلال هذه المرحلة بدأت المؤسسات المالية الدولية تتوجه لوضع برنامج للإصلاح الاقتصادي يعمم على البلدان النامية ويرسم لها الطريق لتحويل اقتصادياتها إلى اقتصاد السوق الحر كأحد الشروط الأساسية لجدولة ديونها وقد توج هذا البرنامج بصدور **وفاق واشنطن** سنة 1989 بين ثلاث أطراف هي البنك وصندوق النقد الدوليين، وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

2.1المحتوى التنموي لسياسات وفاق واشنطن وتعديله

منذ الثمانينات هيمنت سياسات الإصلاح الاقتصادي على عملية تحديد الرؤى و التوجهات التنموية في الدول النامية، وقد أخذت هذه السياسات مقاربات عرفت بسياسات وفاق واشنطن تضمنت عشر وصايا1 تم إقرارها من طرف حكومة الو،م أ وصندوق النقد و البنك الدوليين، وحسب هذا الأخير يعرف البلد الذي يتبع سياسات غير مستقرة بالبلد الذي يتميز بارتفاع معدلات التضخم ، واختلال كبير في ميزان المدفوعات بالإضافة إلى النظام التجاري المنغلق. وعموما تدور سياسات وفاق واشنطن حول ثلاث مداخل أساسية هي 3:

- تحرير التجارة و تهيئة المناخ أمام الاستثمار الأجنبي .
- إعطاء الأهمية الكافية للقطاع الخاص المحلي و الأجنبي في شتى مجالات الحياة الاقتصادية و العمل على خصخصة القطاع العام.
- تقليص دور الحكومة و العمل على انسحابها التدريجي من مجالات الإنتاج ، الاستثمار و اقتصار دورها على توفير المناخ القانوني لجلب الاستثمار الأجنبي ورؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

1.2.1 مفهوم الإصلاح الاقتصادي

يشير الإصلاح الاقتصادي في معناه الواسع إلى مجموع السياسات التي تتخذها الحكومة من أجل زيادة قدرة وكفاءة الاقتصاد الوطني، أما في معناه الضيق فيشمل مجموع الإجراءات و السياسات المحددة التي تطبقها الحكومة لفترة زمنية محددة لعلاج بعض الاختلالات و المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد القومي ، وتهيئة

[1]تتضمن الوصايا العشر لسياسات وفاق واشنطن: .سياسات الترشيد المالي الموجهة نحو تقليص عجز الموازنة وتخفيض الإنفاق العام وتشجيع الدول الانسحاب منها.2.إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام.3.الإصلاح الضريبي.4. إصلاح نظام الصرف.5. تأمين حقوق الملكية.6.دمقرطة المؤسسات السياسية وتفكيك البيروقراطية الإدارية.7. تحرير التجارة الخارجية.8.خوصصة القطاع العام.9.تشجيع الاستثمار الأجنبي.10.التحرير المالي.

المناخ لزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد في إطار التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة مثل البنك وصندوق النقد الدوليين [4].

أما عبد المجيد قدي فيرى أن سياسات الإصلاح الاقتصادي عبارة عن الإجراءات والأدوات المتخذة من قبل مختلف السلطات الاقتصادية بقصد تحسين أداء النشاط الاقتصادي وفق قواعد معيارية مختارة مسبقا (آلية السوق)، ويتراوح المدى الذي يمكن لهذه الإجراءات الذهاب إليه أو تتناوله بين الضيق أو الاتساع تبعا لعمق المشكلات و الاختلالات القائمة [5].

2.2.1. الأهداف الجوهرية لسياسات الإصلاح الاقتصادي[6]: تتمثل في :

– تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك بإتباج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل الحقيقي.

– الوصول إلى معدلات عالية للنمو الاقتصادي، بحيث تكون الزيادة في معدلات النمو أكبر من الزيادة في معدل نمو السكاني، ليرتفع معدل الدخل السنوي للفرد.

– علاج التشوهات الموجودة في الاقتصاد الوطني، وتقليل عجز الموازنة العامة، وفجوة الموارد بهدف إعادة التوازن الداخلي والخارجي.

– الكفاءة في استخدام موارد الصندوق،وحسن الأداء الاقتصادي، وبالتالي زيادة قدرة البلد المستفيد على سداد مديونيته الخارجية.

في ضوء هذه الأهداف صيغت برامج الإصلاح الاقتصادي كنموذج يفرض أسلوب النمو الرأسمالي وتعديل الهياكل الاقتصادية في الدول النامية ، بما يسهل السيطرة على متخذي القرار الاقتصادي ، ويعز التكامل والتبعية في ظل نظام اقتصادي و تجاري عالمي تحمه علاقات تبادل غير متكافئة تتضمن انفتاح موسع من جانب الدول النامية و هيمنة شديدة من جانب الدول المتقدمة .

3.2.1 مكونات برامج الإصلاح الاقتصادي[7]:

تتكون برامج الإصلاح الاقتصادي بصفة عامة من مكونين أساسيين، أولهما سياسات التثبيت و يختص بها صندوق النقد الدولي، وتركز على إدارة الطلب بإتباع سياسات مالية و نقدية، وسياسات سعر الصرف وسياسات الأجور و الأسعار قصد معالجة العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات.

أما المكون الثاني فيعرف باسم التعديل الهيكلي و يختص بها البنك الدولي ،و يركز على تصحيح هيكل الإنتاج و إدارة جانب العرض من خلال تحرير التجارة الدولية و تحرير الاستثمار و أسواق العمل ورأس المال،فضلا على إتباع سياسات الخصخصة و إعادة الهيكلة الاقتصادية من أجل زيادة الصادرات على النحو الذي يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01): هيكل برامج الإصلاح الاقتصادي

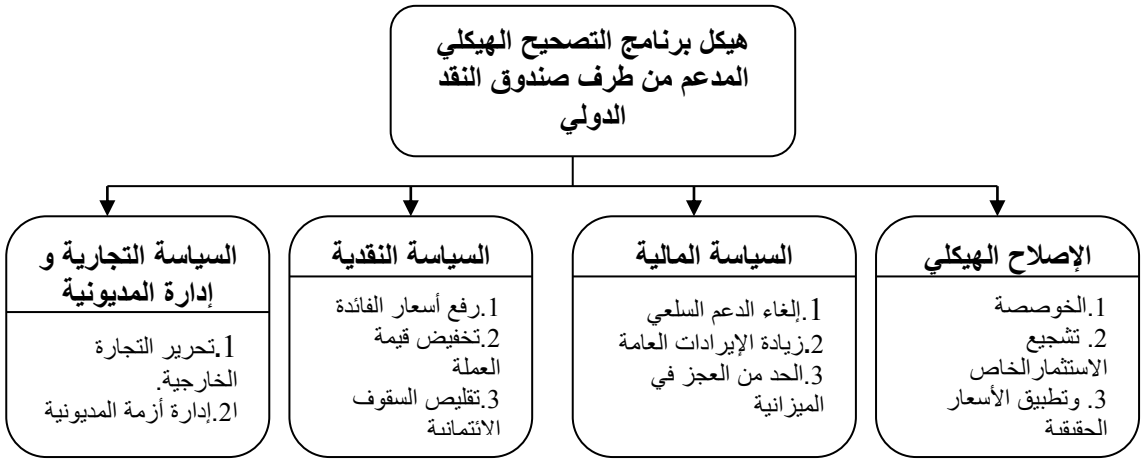

المصدر: عبد العزيز شرابي(1999)، **برامج التصحيح الهيكلي و إشكالية التشغيل في البلدان المغاربية**، بحوث الندوة الفكرية حول : الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،ص78

4.2.1 الأجيال المتعاقبة لبرامج الإصلاح الاقتصادي:

إن الحديث عن برامج الإصلاح الاقتصادي يقودنا إلى الحديث عن نقطة محورية تدور حولها هذه البرامج تمثلت أساسا في نظام الشرطية الاقتصادية والمالية التي تعود إلى الخمسينات من القرن الماضي، ودخلت ضمن إطار صندوق النقد الدولي سنة 1969 ، لتصبح سارية المفعول منذ الثمانينات على جل الدول النامية.

أما في الوقت الراهن فقد تعدت إلى الشرطية السياسية بحيث بدأت المؤسسات المالية الدولية تهتم بحسن سير مؤسسات الدولة المقترضة و ذلك لإبطال الاتهامات الموجهة لصندوق النقد الدولي والمتعلقة بتأييده للحكومات الفاسدة.

وعموما فقد عرفت برامج الإصلاح الاقتصادي ثلاثة أجيال متتالية، فبالنسبة للجيل الأول من الإصلاحات ركز على إرساء قواعد السوق و دعم القطاع الخاص ، وتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي ، بحيث شكلت الوصايا العشر لوفاق واشنطن المقدمة من طرف الاقتصاد الأمريكي **John williamson** الجيل الأول للإصلاحات، وعلى ضوء موجة الانتقادات الموجهة لهذا الجيل جراء محدودية آفاقه التنموية و إهماله للجوانب الاجتماعية و المؤسساتية ،ظهر الجيل الثاني ليحاول تدارك نقائص الجيل السابق مركزا على محاربة الفقر ، و الاهتمام بالتنمية البشرية ، والإصلاح المؤسساتي و إصلاح التعليم ،بالإضافة إلى إعادة النظر في دور الدولة الاقتصادي و الاجتماعي و الحفاظ على البيئة تعزيزا لمفهوم التنمية المستدامة، أما بالنسبة للجيل الثالث من الإصلاحات فقد ظهر في أواخر التسعينات فقد حاول التركيز على مفهوم **الحكم الجيد** الضروري لبدء تنفيذ سياسات موجهة نحو اقتصاد السوق، كما ظهر مفهوم جديد هو **تطوير القدرات اللازمة لتحسين عمل الإدارات الوطنية** ،وأدى هذا التطور لمقاربة الإصلاح الاقتصادي لان يصبح نموذجا للديمقراطية و رمزا للحرية السياسية و الاقتصادية وكذلك المرجع الوحيد الذي يعبر عن الشرعية الدولية. دون أية خلفية نظرية تحكم هذه البرامج. والشكل التالي يوضح الأجيال المتعاقبة للإصلاح الاقتصادي و محتوى كل جيل.

الشكل رقم (02): الأجيال المتعاقبة للإصلاح الاقتصادي

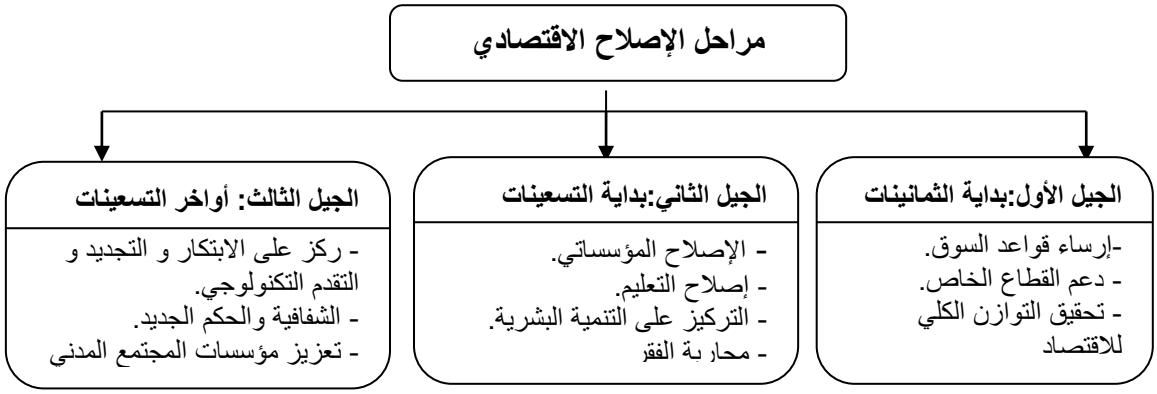

المصدر: من إعداد الباحثين

3.1. الأساس النظري لسياسات وفاق واشنطن [8]:

تستند برامج الإصلاح الاقتصادي إلى تحليل المدرسة الكلاسيكية الجديدة للاقتصاد الرأسمالي، فبرامج التثبيت الاقتصادي تنطلق من التحليل النيوكلاسيكي للصلة القائمة بين تراكم الديون والآليات الضرورية التي يتعين تنفيذها لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، أما سياسات التعديل الهيكلي فتنطلق من التحليل الكلاسيكي في تخصيص الموارد ورفع كفاءتها.

1.3.1النموذج النقدي لميزان المدفوعات

تمت صياغته من طرف الاقتصادي جون جاك بولاك، وينطلق من مقاربة مفادها أنه كلما ارتفعت الكتلة النقدية ارتفاعا مفرطا كلما أدى ذلك إلى نقص في الموجودات الخارجية للبلد و فق النموذج التالي:

الكتلة النقدية M هي دالة في الدخل Y(1) ..... $\Delta M_S = K\Delta Y$ M=f(y)

التغير في عرض النقود ΔM_S = مقلوب دوران K مضروب في التغير في الدخل ΔY

$$w = mY.....(2)$$

w : الطلب على الواردات = m الميل الحدي للواردات مضروب في الدخل Y.

$$\Delta M_S = \Delta D + \Delta R$$

التغير في عرض النقود ΔM_S = التغير في الائتمان المصرفي ΔD + التغير في الاحتياطات ΔR

$$\Delta R = X - M + K$$

التغير في الاحتياطات الأجنبية ΔP = الصادرات X – الواردات M + تدفقات رأس المال الصافية للقطاع غير المصرفي K.

يقترح هذا النموذج ابتاع سياسة انكماشية عن طريق وضع حدود عليا للائتمان المحلي و ذلك من خلال تخفيض الإنفاق العام ، وإلغاء الدعم المقدم من الحكومة للأسعار و المؤسسات العاجزة، رفع الصادرات بتخفيض

قيمة العملة المحلية ـتحرير التجارة و تشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص بهدف زيادة الإنتاج الإجمالي و إزالة التشوهات عن السوق.

و أثبتت التجارب أن هذا النموذج غير صالح تطبيقه على الدول النامية للأسباب التالية:

- عدم إمكانية زيادة الصادرات لضعف الهيكل الإنتاجي، و انخفاض مرونة الطلب، كما أن سياسة تخفيض قيمة العملة أدت إلى أثار عكسية و جانبية .
- تتعرض الدول النامية إلى صدمات خارجية مثل تدهور أسعار الطاقة و أسعار الفائدة العالمية هذا الذي لم يعالجه هذا النموذج لتركزه على المسائل الداخلية فقط.

2.3.1 نموذج الامتصاص

تفسر هذه النظرية أساسا العجز الخارجي من زاوية تحليل الفكر الكينزي إذ تعتبر أن العجز راجع بالدرجة الأولي إلى فائض في الطلب العام على النحو الذي توضحه المعادلات التالية:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

يأخذ الميزان التجاري الشكل التالي:

$$X - M = Y - (C + I + G)$$

$$A = C + I + G$$

حيث أن A: قدرة المجتمع على امتصاصا الإنفاق (الطاقة الاستيعابية).

إذن: $X - M = Y - A$

حسب هذا النموذج لتحقيق فائض في الحساب الجاري لا بد أن يتجاوز الدخل الوطني الطاقة الاستيعابية للمجتمع $Y \rangle A$.

و بالتالي لإنقاص الطاقة الاستيعابية A لا بد من إنقاص الاستهلاك العام والخاص C ، والاستثمار العام I، الإنفاق الحكومي G ، إي إتباع سياسة انكماشية نظرا لصعوبة زيادة الدخل الوطني Y في الدول النامية.

المحور الثاني: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية

انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ: 1963/09/26 بحصة تقدر بـ: 623.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، لتصبح سنة 1994 حوالي 941.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وعلى الرغم من الانضمام المبكر لهذه المؤسسة الدولية، إلا أن الجزائر كانت ترفض الخضوع إلى عمليات إعادة الجدولة، لكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن، فبعد أن زادت حدة المديونية الخارجية وتفشت آثارها المدمرة على الاقتصاد الوطني، أدى ذلك إلى تحول توجه الحكومات المتعاقبة إلى استيراد الحلول الجاهزة كمسكنات للأزمة، لأن الحلول الذاتية بطبيعة الحال تتطلب ثقة الجماهير بالحكومة وإيمانا بهذه الإصلاحات.

1.2.اتفاقيات الجزائر مع المؤسسات المالية الدولية

ابتداء امن سنة 1987دخلت الجزائر في محادثات مع المؤسسات المالية الدولية ، من أجل الحصول على تمويل اتتسمح لها بتغطية جزء من احتياجاتها الخارجية ، وهكذا مع بداية سنة 1988 تشكل أول فوج للتفاوض مع البنك الدولي والصندوق النقد الدولي.

1.1.2اتفاق الاستعداد الائتماني الأول(1989/05/30 – 1990/05/30)

تم إبرام أول اتفاق للجزائر مع صندوق النقد الدولي المتمثل فيstand by بتاريخ 1989/05/30، وبموجب هذا الاتفاق تمكنت الجزائر من سحبحصتها المقدرة بـ623 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بدون شروط، كما وافق الصندوق ضمن إطار اتفاق التثبيت على تقديم155.7 مليونو.ح.س.خ، والتي استخدمت كليا في30 ماي 1990، واستفادت كذلك في إطارت سهيل التمويل التعويضي بمبلغ315.2 مليون و.ح.س.خ[9]، نظرا لانخفاض مداخيل الصادرات مع ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق الدولية.

بالموازاة مع ذلك أبرمت الجزائر أول اتفاق مع البنك الدولي في سبتمبر1989، وعلى ضوء تلك الاتفاقيات سمح للمؤسسات المالية الدولية بإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ،حيث شملت مجال السياسة النقدية وخفض عجز الميزانية العامة عن طريق الضغط على النفقات العامة من خلال تخفيض الإنفاق العام الاستهلاكي والاستثماري، رفع الدعم الموجه إلى القطاع العام، إلى جانب تجميد الروات والأجور، خفض قيمة الدينار، تحرير الأسعار، إلى غير ذلك من السياسات الاقتصادية التي تحقق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

2.1.2الاتفاق الإستعداد الائتماني الثاني(1991/06/03)

كان هدف الحكومة خلال هذه الفترة هو دفع عجلة الإصلاحات، مما جعل المفاوض ات تتواصل مع صندوق النقد الدولي مع بداية سبتمبر1990، وقد توصلت الحكومة الجزائرية إلى عقد اتفاق ثاني مع الصندوق في03 جوان 1991، حيث تم تحرير رسالة النية في21 أفريل1991، وبموجب هذا الاتفاق حصلت الجزائر على قرض يقدر بـ300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي مايعادل403 مليون دولار مع خدمة دين تقدر بـ 16مليار دولار لسنتي (1990–1992). وقد وزع هذا القرض على أربع أقساط متساوية حدد القسط بمبلغ75مليون و.ح.س.خ، ويستمر تحرير الأقساط بناءا عل بتحقيق الأهداف المنصوص عليها في الاتفاق والمتمثلة في الإصلاحات الاقتصادية التي تضمنتها رسالة حسن النية 27أفريل1991 التي صادق عليها الصندوق.

وقد سحبت الجزائر ثلاثة أقساط: الأول في جوان1991، الثاني في سبتمبر1991،الثالث في ديسمبر1991،والأخير كان من المقرر في مارس1992.

والجدير بالذكر أن هل ميتم سحب القسط الرابع لعدم احترام الحكومة الجزائرية لمحتوى الاتفاقية، فقد كان القرض مشروطا بوضع برنامج تثبي تقصير الأجل لمدة10 أشهر، ويهدف البرنامج إلى تحقيق مايلي[10]:

- التقليص من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والعمل عل بترقية النمو الاقتصادي لدى المؤسسات العمومية والخاصة.
- ترشيد الاستهلاك والادخار بالضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الصرف.
- تحرير التجارة الخارجية والداخلية مع قابلية تحويل الدينار.

وقد عملت الحكومة على تجسيدها بوضع مجموعة من الإجراءات نوجزها فيمايلي[11]:

- الحد من نمو الكتلة النقدية (M_2)،وتثبيتهاعند حدود41 مليار دج.
- تقليص قيمة الدينار، قصد الحد من الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي، على أن لا يتجاوز هذا الفرق25%.

- الضغط على النفقات بإعادة تقييم الإيرادات للوصول إلى رصيد موازي في حدود4.9%من الناتج المحلي الإجمالي.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي للتنقيب عن البترول واستغلاله.
- جعل سعرصرف الدولار في حدود21.5 دينار ليصل إلى 26دج في نهاية1991.
- رفع معدل الخصم من10.5% إلى11.5%، مع رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من15%إلى20%خلال سنتي1991و1992على التوالي،وذلك بهدف جعل معدل الفائدة الحقيقي موجب.

وبالموازاة مع ذلك أبرمت الجزائر اتفاق مع البنك الدولي تحصلت بموجبه على قرض بقيمة 350مليون دولار،خصصت للتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية[12]، علما أن الاتفاقين السابقين تما في سرية تامة من جانب الحكومة الجزائرية.

2.2. برنامج التثبيت الاقتصادي (1994/04/01 – 1995/03/31)

إن تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادي يتطلب أساسا القيام بجملة من الإجراءات منها: إيقاف تراجع النموالإقتصادي، إحتواء وتيرة التضخم، تحديد التجارة الخارجية، تعميق الإصلاحات الهيكلية مع تخفيض خدمات الديون الخارجية.

1.2.2الأهداف الأساسية لبرنامج التثبيت الاقتصادي:

دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية مستجميع الميادين المرتبطة بإنعاش الاقتصاد الوطني حيث رسمت الأهداف التالية[13]:

- ✓ القضاءعلى عجز الميزانية العمومية عن طريق عقلة نفقات التجهيز، تثبيت الأجور والرواتب، تحرير أسعار المنتجات المدعمة، تحسين المردود الضريبي.
- ✓ التقليص من الكتلة النقدية عن طريق تخفيض قيمة الدينار للوصول إلى قيمته الحقيقية،فقد انخفض سعر صرف الدينارب –40.17% في أفريل1994، الحد من التضخم النقدي، تأطير القروض المصرفية الموجهة إلى المؤسسات العمومية غير المستقلة.
- ✓ إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض عبء الديون الخارجية بواسطةإعادة جدولة الديون.
- ✓ تحرير الاقتصاد عن طريق تسهيل نظام الدفع ونظام الصرف.

3.2.برنامج التعديل الهيكلي (1995/05/22 – 1998/05/21)

يعد برنامج التعديل الهيكلي تجسيد اللإجراءات المسطرة من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني والانتقال إلى اقتصاد السوق وبالتالي فهو مكمل للسابق، بالإضافة إلىتعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية،والبدء بخصخصة جزء من المؤسسات العمومية ومواصلة التحرير الاقتصادي، وفي نفس الوقت العمل على ضمان الحماية اللازمة للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات، وذلك عبر تحسين شبكة الحماية الاجتماعية وتعزيزها بتدابير مختلفة.

1.3.2.إجراءات برنامج التعديل الهيكلي

من أجل تحقيق الأهداف السابقة، رسمت السلطات المركزية سياستين اقتصاديتين: تتمثل الأولى بسياسة اقتصادية ظرفية،والثانية بسياسة اقتصادية متوسطة المدى.

فالسياسة الاقتصادية الظرفية تتعلق بالتدابير المالية والنقدية التي تسمح بتحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص عجز الميزانية ،من خلال زيادة نسبةالضرائب ورفع الدعم عن أسعار السلع الاستهلاكية، بالموازاة مع هذه الإجراءات هنا كتدابير تتعلق بالسياسة النقدية منها: التحكم في السيولة المصرفية لضمان مرونة كافية لمعدلات الفائدة التي تستخدمها البنوك، إضافة إل ىذلك إدخال تحسينات جديدة تخص عمليةالإقراض باستخدام معدلات فائدة مرتفعة لجذب الادخار الخاص.

أما بالنسبة للسياسة الاقتصادية على المدى المتوسط فهي تستهدف الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية معإ عادة تخصيصها بين مختلف الفروع الإنتاجية وتحسين المردودية، إضافة إلى إعادة هيكلة القطاع العام، وتنمية القطاع الخاص عن طريق تشجيع المبادرة الخاصة، وإلغاء الاحتكار أوشبه الاحتكار التام لمؤسسات القطاع العام في مختلف النشاطات الاقتصادية، ويهدف البرنامج كذلك إلى تحكم أحسن في العائد الضريبي من خلال مكافحة الغش الضريبي، والتهرب الضريبي، وتوسيع الرسم على القيمة المضافة، إضافة إلى تثبيت الأجور والعمل على تحرير الأسعار وتقليص الدعم الممنوح للسلع الضرورية.

أما على مستوى التجارة الخارجية، فقد سعت الحكومة على متابعة تحرير التجارة الخارجية بالكامل فيماعدا بعض القطاعات الإستراتيجية التي لهاعلاقة بأمن وسيادة الدولة، وذلك برفع القيود الإدارية والمالية، وإلغاء نظام الحصص، بالإضافة إلىتشجيع الصادرات من غير المحروقات وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص في الاستيراد بشكل موازي مع القطاع العام.

العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره، المرفق بإنشاء سوق مابين البنوك مع نهاية سنة1995، وسوق صرف أخرى متصلة بالسوق النقدية، والعمل على جعل الدينار قابلا للتحويل[14].

المحور الثالث:نتائج الإصلاحات الاقتصاديـة المطبقة في الجزائر للفترة(1993-2008)

مما لاشك فيه أن الغاية من أي إصلاح اقتصادي هو تحقيق تقدم اقتصادي، من أجل تحسين درجة إشباع الحاجات الأساسية، وهكذا فبعد تعرضنا للإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر سواء الذاتية أو برعاية المؤسسات المالية الدولية وما نتج عنها في المجالين الاقتصادي و الاجتماعي سوف نحاول تتبع السياسة الاقتصادية المنتهجة خلال تلك الفترة ومدى تحقيقها للأهداف المسطرة وأهم النتائج المترتبةعنها سواء كانت إيجابية أم سلبية على الصعيد الاقتصاديوالتي يمكن توضيحها من خلال المؤشرات التالية:.

1.3.مؤشرات النقديـة

تعتبر السياسة النقدية أحد أدوات السياسة الاقتصادية للدولة و بالتالي فهي تشكل مع أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى كالسياسة المالية، و السياسة الائتمانية، ومجموعة من السياسات الأخرى السياسة العامة للدولة التي تهدف في المقام الأول إلى تحقيق معدل نمو مرتفع و الإسراع لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، ونظرا لمحدودية حجم المدخرات الوطنية سواء كان إدخار حكومي أو إدخار خاص وكذا محدودية ادخار القطاع العائلي و الادخار الخارجي.

وفي الوقت الذي كانت ترغب الدولة في تحقيق معدل أعلى للنمو الاقتصادي من أجل رفاهية مواطنيها فإنها لجأت إلى وسائل تضخمية بديلة ممثلة في التوسع النقدي و خلق الائتمان اللذان أصبحا أمران مألوفان كوسائل متاحة لتمويل تراكم راس المال و التوسع في الاستثمار، على هذا الأساس اتبعت الجزائر بعض أساليب و

اليات السياسة النقدية للتغلب على بعض الاختلالات على مستوى الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال مراقبة حجم الكتلة النقدية M_2، معدلات الفائدة، وإعادة الخصم، وتحرير أسعار الصرف.

1.1.3 حجم الكتلة النقدية

لقد كان من أهداف برنامج التثبيت و التعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع مؤسسات النقد الدولية هو التحكم في نمو التوسع النقدي و الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية، ولكن رغم ذلك استمر الارتفاع السريع للكتلة النقديةبعد انتهاء هذه البرامج بوتيرة تختلف حسب عامل الزمن من جهة و عامل مكونات الكتلة النقدية من جهة اخرى، وفيما يلي جدول يبين تطور الكتلة النقدية في الجزائر مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي للفترة (1993-2008).

جدول رقم(01): تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي للفترة (1993-2008)

الوحدة مليار دج

السنة	النقود M_1	نقود ورقية	نقود كتابية	أشباه النقود	الكتلة النقدية M_2	معدل نمو M_2	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو PIB	سيولة♣ الاقتصاد (01)	معامل الاستقرار النقدي♦ (02)
1993	446.9	211.3	235.6	180.5	627.4	21.6	1190	10.7	49.2	2.01
1994	475.9	223	252.9	247.7	723.6	15.3	1487	24.95	45.8	0.61
1995	519.1	249.8	269.3	280.5	799.6	10.5	2005	34.83	38.6	0.3
1996	595.2	290.6	304.6	324.4	919.6	15	2570.74	28.21	36.3	0.53
1997	671.6	337.6	333.9	409.9	1081.5	18.2	2780.2	8.14	38.9	2.23
1998	813.7	390.8	422.9	474.2	1287.9	19.1	2830.5	1.8	56.3	10.6
1999	885.5	439.5	446	577.9	1463.4	13.6	3248.2	14.75	55.1	0.92
2000	1041.3	484.9	556.4	617.9	1659.2	13.00	4098.8	26.18	49.3	0.49
2001	1238.5	577.2	661.3	1235	2473.5	22.3	4260.8	3.95	58.4	5.64
2002	1416.3	664.7	751.6	1485.2	2901.5	17.3	4537.7	6.5	65.1	2.66
2003	1630.4	781.4	849	1723.9	3354.3	15.61	5264.2	16.01	63.7	0.97
2004	2160.5	874.3	1286.2	1577.5	3738	11.44	6150.4	16.83	59.3	0.67
2005	2422.7	921	1501.7	1724.2	4146.9	10.9	7563.6	22.97	53.8	0.47
2006	3177.8	1081.4	1760.6	1985.6	4827.6	16.41	8520.6	12.65	56.7	1.29
2007	4233.6	1284.5	2570.4	2139.7	5994.6	24.17	9306.2	9.22	64.4	1.14
2008	4964.9	1540	2965.1	2450.8	6955.9	16.03	10993.8	18,13	63.3	0.88

Source: O.N.S (2006)**, Lalgerie en quelque chiffres**, résultants. 1993-2005,

- www.bank-of-algeria.dz

Banque d algerie (2008), **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**

- بالنسبة للعمود رقم (01)و(02)، حسابات الباحث إعتمادا على المعادلتين أدناه.

♣معامل سيولة الاقتصاد= $\frac{M_2}{PIB}$

♦معامل الاستقرار النقدي= $\frac{\Delta M_2}{\Delta PIB}$

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عقد التسعينات عرف نموا كبيرا في حجم الكتلة النقدية M_2بالشكل الذي تعدى فيه معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث عمدت الجزائر إلى انتهاج أسلوب التمويل بالعجز، و بطلب من الخزينة العامة،هذه السياسة أفرزت وضعا اقتصاديا غير مستقر بين حجم الكتلة النقدية وعجز مؤسسات القطاع العام، لذلك كان أحد اهم اهداف برامج التثبيت و الاصلاح الهيكلي التحكم في في حجم الكتلة النقديةM_2، إذ يلاحظ انه بداية من سنة 1993 اخذ نمو الكتلة النقدية يتناقص حيث إنخفض من 21.6%سنة 1993 إلى19% سنة 1998، من خلال اتباع سياسة نقدية تقشفية حيث تم ايقاف التمويل بالعجز، و كذا تقليص حجم الانفاق العام المقدم للمؤسسات العمومية، وتجميد نظام الأجور، الأمر الذي ساعد على تخفيض نسبة نمو حجم الكتلة النقدية إلى 15.6% في المتوسط خلال فترة تطبيق الاصلاح الاقتصادي(1994-1998)، والتقليل من نسبة التضخم إذ انخفظت نسبته من من 39%سنة1994 إلى 5% سنة 1998، و استمر الوضع على هذا المنوال سنة 2001 حيث شهد نمو في الكتلة النقديةM_2 بلغت نسبته 22.3%، لتصل سنة 2005 إلى 4146.9 مليار دج، والجدير بالذكر أن الفترة(1998-2009) عرفت معدل نمو متسارع للكتلة النقدية قرب بـ:222% و يرجع السبب في ذلك إلى عاملين أساسيين هما: الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية و التي ارتفعت من 7280ملياردج سنة 1998إلى44179 مليار دج سنة 2005[15]، بالاضافة إلى السياسة الاقتصادية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة المتمثلة في برنامج الانعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 520 ملياردج، أي مايعادل 7 ملايير دولار لمدة تمتد إلى ثلاث سنوات ابتدءا من سنة 2001[16].

بالنسبة للعلاقة بين الكتلة النقدية و تغيرات الناتج المحلي الإجمالي يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- ✓ سيولة الاقتصاد(M_2/PIB) انخفضت نسبتها من 49.2% سنة 1993 إلى غاية 45,8% سنة 1994 إلى أقل من 9% سنة 1997، وقد أدت السياسة النقدية الأكثر تشددا إلى هبوط كبير في معدلات التضخم من 39%سنة 1994 إلى 5.7%سنة 1997، مما يفيد أداء جيد خصوصا في ضوء تخفيض قيمة العملة – بنسبة 50% من بداية البرنامج، ويشهد الانتعاش الاقتصادي الذي تحقق خلال الفترة (1995-1997)،أن السياسة النقدية الجديدة جعلت من الممكن توجيه الائتمان بفعالية نحو الأنشطة الإنتاجية، أما خلال سنة 1999، فإن نسبة سيولة الإقتصاد ارتفعت إلى 55.1% مقابل 38.9% سنة 1997، وهذا الاستقرار في نسبة سيولة الاقتصاد عند مستوى 44.12%في المتوسط للفترة(1993-1998)، يفسر بالتحويل إلى نقد حساب أرصدة موارد إعادة الجدولة و بزيادة التمويل للبنوك التجارية، وبحلول سنة 2001 بدات معدلات السيولة المحلية بالارتفاع حيث قدر معدلها في المتوسط 60.6% بالنسبة للفترة(2001-2008)،مما يوحي باستمرار الانتاج النقدي في أغلب السنوات، أما سرعة تداول النقود فتبقى ضعيفة مما يبين وجود ظاهرة الإكتناز للسيولة النقدية من طرف الأفراد وعدم ايداعها في المؤسسات المالية و النقدية.
- ✓ بالنسبة لمعامل الاستقرار النقدي يتضح من الجدول رقم(1) عدم التوافق بين كلا من التغير بين الكتلة النقدية و التغير في الناتج المحلي الإجمالي، ففي سنة 1998 على سبيل المثال لا تجد الزيادة في الكتلة النقدية مقابلا لها في سوق الانتاج، ثم في سنتي 1999و2000 نلاحظ زيادة متسارعة في الناتج المحلي الاجمالي

لا تقابلها زيادة موافقة و متناسبة في الكتلة النقدية، ثم في سنة 2001 تزيد الكتلة النقدية دون زيادة في الانتاج الحقيقي، ثم بداية من سنة 2003 وإلى غاية 2005 نلاحظ زيادة في الناتج لا يقابلها زيادة متناسبة في الكتلة النقدية، والعكس بالنسبة لسنوات 2006،2007و2008، إذن ليس هناك استقرار نقدي كامل في الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة.

2.1.3معدل التضخم و سعر الصرف

أولا) معدل التضخم

لا ريب في أن هدف بنك الجزائر الأساسي والمتمثل في كبح جموح التضخم والتحكم فيه خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادي، قد أنجز كما ينبغي حيث نلاحظ وأنه بعد ارتفاع معدل التضخم خلال الفترة (1993-1995)، إلا أنه أخذ منحى الانخفاض وتجلى ذلك مع نهاية عام 1996 نتيجة اعتماد سياسة نقدية حازمة وحذرة إذ وصل إلى 18,7% بعد ما كان 29,78% كأقصى حد له عام 1995، ثم إلى 5%سنة 1998 ثم 1,4 %سنة 2002، مقابل 4,2 % سنة 2001 كما هو موضح في الجدول أدناه.

إن هذا الانخفاض في معدل التضخم، جاء كنتيجة لعدة إجراءات، تندرج ضمن السياسات التقييدية مثل: التحكم في نمو الكتلة النقدية M_2خلال فترة برامج الاستقرار الاقتصادي حيث بلغ15% سنة 1996 مقابل 23.95 % سنة 1992 ، ليصل إلى 13 % سنة 2000 وليسجل ارتفاع يقدر بـ 17.3 %سنة2002 بسبب تزايد نفقات الميزانية المخصصة لمخطط بعث الإنعاش الاقتصادي(أنظر الجدول رقم 1)، إضافة إلى التحسن في عجز الميزانية بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي بفعل اتباع سياسة مالية تقييدية والمدعومة بتدابير نقدية صارمة، حيث انتقل من- 4,4 %عام 1994 إلى 3 %من الناتج الداخلي الإجمالي عام 1996 ليصل إلى 2,9 % سنة 1998 ثم 1,3 %في2001[17]، وهذا من شأنه إبعاد خطر التمويل النقدي التضخمي. هذا بالإضافة إلى إتباع أساليب جديدة في تمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي، غير أن معدل التضخم ما لبث و أن ارتفع مجددا خلال سنة 2001إلى حوالي 4.2% بسبب ارتفاع حجم الكتلة النقدية التي بلغت نسبة نموه في هذه السنة 24.9%بسبب برنامج الانتعاش الاقتصادي، وعلى الرغم من تراجعه عام 2002، إلى 1.4%إلا أنه ارتفع مجددا إلى حوالي 2.6%و 3.6% سنتي 2003و2004 على التوالي بعدها عرف معدل التضخم انخفاض حيث وصل سنة 2006 إلى 2.5%ليستقر بعدها عند معدل4.4 % سنة 2008.

الجدول رقم (02): تطور معدلات التضخم للفترة(1990-2008)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل التضخم	17.9	25.9	31.7	20.5	29.05	29.78	18.69	5.73	4.95
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	2.64	0.34	4.23	1.42	2.59	4.6	4.7	2.5	3.5
السنة	2008								
معدل التضخم	4.4								

المصدر: منإعداد الباحثان بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر

- Bouzidi (1999), **les années 90 de l'économie Algérienne**, ENAG-Alger, P24.
- BoutalebKouider (2005), **Efficacité des politiques économique etcroissance, le cas de l'Algérie**, Journée D'étude, UniversitéBadji Mokhtar, Annaba.

وجدير بالذكر أنه وبالاستناد إلى البيانات الواردة في الجدول السابق، يتبين لنا أن بنك الجزائر لم يتحكم جيدا في السنوات الأولى من التسعينات في نمو الكتلة النقدية وبالتالي في التضخم إلا أن التحكم فيه بدأ يظهر أكثر ابتداء من 1996، وبالرغم من أن استقرار الأسعار يعني أن هدف السياسة النقدية هو تحقيق معدل تضخم مساوي للصفر إلا أن الكثير من الاقتصاديين يضعون هدف التضخم أن يكون أقل من 5%، وهكذا نجح بنك الجزائر في إبقاء نسبة التضخم تحت سقف 5 % للسنة الخامسة على التوالي .

ثانيا) سعر الصرف

إن نظام الصرف في الجزائر قد عرف إدخال إصلاحات واسعة عليه منذ نهاية 1987، حيث قررت السلطة العمومية تركه ينخفض بشكل منتظم ومستقر ما بين 31 ديسمبر و31 مارس 1991، فكان أن انخفض سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 4,87 دج في نهاية 1987 إلى 18,5 دج في جوان 1991؛ مع الإشارة إلى أنه وفي إطار الاتفاق الاستعدادي مع صندوق النقد الدولي صارت قابلية العملة للتحويل أمرا أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي المستمر، فاتخذ مجلس النقد والقرض قرارًا في نهاية سبتمبر 1991 يقضي بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار الأمريكي للقضاء على الفرق الموجود بين سعر الصرف الرسمي والموازي ليصل إلى 22,5 دج للدولار الواحد إلى غاية مارس 1994؛ وبعد إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي في 10أفريل1994، شرع مجلس النقد والقرض في تخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 40,7 % ليصبح سعر صرف الدينار 36 دج مقابل دولار أمريكي واحد ، ليصل في سبتمبر إلى 40 دج للدولار الواحد[18].

أما في ماي 1998 مع نهاية اتفاق إعادة الجدولة وتسهيلات التمويل مع صندوق النقد الدولي ولسبب خارجي تمثل في انخفاض سعر النفط إلى 11,9 دولار أمريكي ، عرفت الاحتياطات من النقد الاجنبي تدهورا ابتداء من جوان 1998 حيث انخفضت إلى 6,846 مليار دولار[19]، مما أدى إلى التأثير على سعر الصرف الذي انخفض في نهاية 1998 مقارنة بنهاية 1997 كما استمر في الانخفاض إلى غاية بداية 2001، حيث سجل انخفاضًا في قيمة العملة الوطنية بـ 2,6 %مقارنة بسنة 2000، وهذا انخفاض محسوس يقل نوعا ما عن ذلك المسجل في سنة 2000 مقارنة بسنة 1999 والذي يقدر بـ 11,5%، وهي نتيجة تؤكد الاتجاه نحو استقرار سعر الصرف، حيث استقر سعر الصرف عند مستوى 72.03 دينار جزائري للدولار الأمريكي في المتوسط للفترة(2002-2008)،والشكل التالي يبين تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة(1994-2008).

الشكل رقم(3): سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي للفترة (1994-2008)

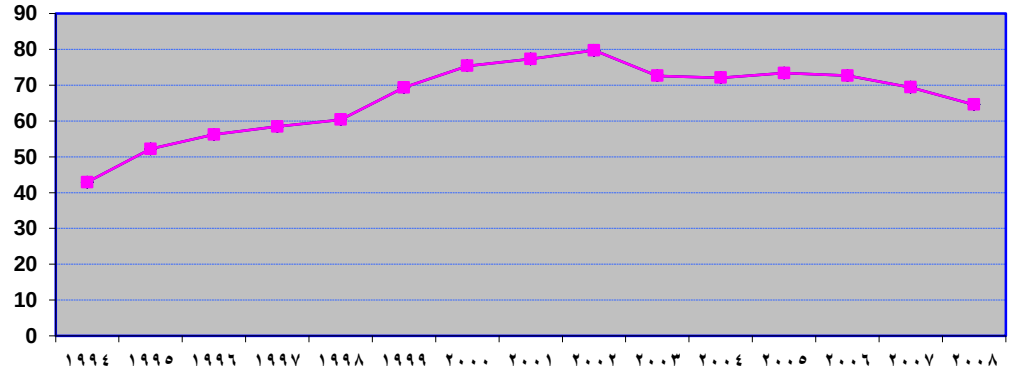

المصدر: من إعداد الباحثان، بالاعتماد على النشريات الاحصائية لبنك الجزائر

2.3. النمو الاقتصادي

طرأ تحسن ملحوظ لو جزئيا على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية نتيجة تطبيق الإصلاحات الاقتصادية ،مثل التحسن في معدل النمو الاقتصادي، ومعدل نمو الناتج المحلي و انخفاض نسبة التضخم و مستوى التشغيل، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(03):تطور الناتج المحلي الاجمالي للفترة(1994-2008)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نمو الناتج المحلي الإجمالي	-0.9	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2	2.2	2.7	4.1	6.9	5.2	5.1	2	3	2.4

المصدر: تقارير بنك الجزائر لسنوات 2005،2006،2009

نلاحظ من الجدول رقم (03) أن الاقتصاد الوطني عرف معدلات نمو إيحابية للناتج المحلي الاجمالي جيث سجل نموا قدره 2.7 %سنة2001 مقابل 2.2 %سنة2000، مبرزا بذلك نمواً إيجابيًا للسنوات السبع على التوالي. وتؤكد هذه النتيجة الاتجاه نحو استقرار الاقتصاد الكلي، وإن كان في مستوى نمو غير كاف (معدل 3.17% في الفترة السباعية) (1995- 2001)، إذ يلاحظ أن معدل نموه قد ارتفع من أقل من الواحد الصحيح عام 1994 إلى 3.8%و4.1% عامي1995و1996، لينخفض مرة أخرى عام 1997 إلى 1.1% بسبب انخفاض سعر النفط في الأسواق العالمية، ثم يرتفع مجددا عام 1998 إلى حوالي 5.1%و بعد هذه الفترة عرف نوع من الاستقرار النسبي اذ بلغ معدل نموه في المتوسط حوالي 3% خلال الفترة (1999-2002)، بعدها شهد تحسنا ملحوظا حيث سجل نسبة 6.9%و 5.2%عامي 2003 و2004 على التوالي. وهذا النمو لايرجع كله إلى تحسن الوضع الاقتصادي في الجزائر وحده، بل لاعتبارات عديدة منها العوائد النفطية التي استفادت منها الجزائر بسبب ارتفاع أسعار النفط، و الغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة، حيث قدرت بحوالي 33.125 مليار دولار و 43.240 مليار دولار، و59.9 مليار دولار وهذا خلال سنوات 2003و2004و2005 على التوالي[26]. حيث قدر معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بـ5.73% في المتوسط، ليعرف بعدها تراجعا كبيرا خلال سنوات 2006، 2007، و2008 بـ3.2 نقطة حيث قدر معدل نموه في المتوسط بـ2.5% وهذا التراجع مرده تدهور أسعار النفط خلال الفترة الاخيرة. أما فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات والفلاحة فقد عرف نسبة نمو متوسطة قدرت بـ 2,4 % خلال الفترة (1995-2001).

3.3. البطالة و التشغيل

ظلتمعدلات البطالة طيلة فترة الإصلاح الاقتصادي مرتفعة نسبيا، كما هو موضح في الجدول رقم (4)، وذلك راجع إلى عاملين أساسين هما:

- ✓ ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي التي عرفتها الجزائر في فترة ما قبل التسعينات، حيث تجاوز في المتوسط 2,8% سنويا وهذا ما أدى إلى تزايد وتسارع في حجم القوة العاملة التي ارتفعت من 5,85 مليون سنة 1990 إلى ما يزيد عن 7,8 مليون سنة 1996 ثم ما يقارب 8,25 مليون سنة 1998.
- ✓ التسريح الكبير للعمال نتيجة حل وخوصصة العديد من المؤسسات العمومية بحثا عن النجاعة الاقتصادية وتقليص دور الدولة بما ينسجم والمرحلة الجديدة حيث تؤكد المعطيات الكمية المتاحة أن عدد العمال المسرحين قد تجاوز 500 ألف خلال الفترة (1994– 1997) بسبب تصفية وخوصصة حوالي 986 مؤسسة.

جدول رقم (04) : تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1994– 2008)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة	29.5	28.1	28.3	26	28	29.8	29.77	27.3	25	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3

المصدر: بنك الجزائر(2009)، النشرة الاحصائية، سبتمبر.

- http://cat.inist.fr:
BoukiliaHassaneRafik, Talahite Fatiha(2007), **Marche du Travail, Régulation et Croissance Economique En Algérie**, Revue Tiers Monde,p10

ولقد قدر عدد البطالين في الجزائر لسنة 2000 بـ 2,4 مليون ليصل إلى 2,5 مليون بطال سنة 2001 مقابل أكثر من 2,3 مليون سنة 1997، وحتتستطيع الجزائر التصدي إلى هذا المشكل عليها أن تخلق أكثر من 250 ألف منصب عمل سنوي للحفاظ على المستوى الحالي للبطالة، أما القضاء على هذه الأخيرة يتطلب توفير ما بين 700 ألف و750 ألف منصب عمل سنويا لمدة ثلاثة سنوات متتالية.

وفي هذا الإطار اتخذت السلطات الجزائرية، سياسات عمومية تمثلت في : مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ونشاطات مكافحة البطالة عن طريق أجهزة الشغل فالتطبيق الفعلي لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي انطلق في شهر سبتمبر 2001 ، أدى إلى إنشاء 457400 منصب عمل منها نسبة 49% منصب عمل دائم ، وارتفع عدد مناصب العمل التي أنشئت في إطار أجهزة الشغل إلى 380195 خلال سنة 2002 مقابل 366950 سنة 2001، ووصل عدد الوظائف المنشأة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية خلال سنة 2002 إلى 163500 وظيفة جديدة[21]، وفي ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي تنامى دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، وتراجعت معدلات البطالة في السنوات الأخيرة حيث بلغت نسبتها في سنة 2005 حوالي 15.3% مقابل 25% و 23.7% و 17.7% خلال سنوات 2003،2002و2004 على التوالي، لتعرف بعد ذلك انخفاض متواصل في السنوات الاخيرة حيث قدر معدل البطالة في المتوسط بـ 11.8% للفترة(2006– 2008).

4.3. مؤشر المديونيـة

للوقوف بدقة حول تطور حجم المديونية الجزائرية نورد الجدول التالي:

جدول رقم (5): تطور الديون الخارجية في الجزائر للفترة (1990-2008).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	ديون متوسطة وطويلة	ديون قصيرة الأجل	الديون الإجمالية
1990	26.598	1.791	28.379
1991	20.636	1.239	27.875
1992	25.886	0.792	26.678
1993	25.024	0.700	25.724
1994	28.850	0.636	29.486
1995	31.317	0.256	31.573
1996	33.23	0.421	33.641
1997	31.060	0.162	31.222
1998	30.262	0.212	30.474
1999	28.140	0.175	28.315
2000	25.088	0.173	25.261
2001	22.441	0.260	22.571
2002	22.540	0.102	22.642
2003	23.203	0.15	23.353
2004	21.411	0.41	21.821
2005	16.485	0.707	17.192
2006	5.062	0.550	5.612
2007	4.889	0.717	5.606
2008	4.282	1.304	5.586

Source : Banque D'Algérie (2009)**, Evolution Economique et monétaire En Algérie.**

استقراءا للجدول أعلاه يمكن القول أن المديونية الخارجية الجزائرية مرت في تطورها خلال الفترة (1990-2008)، بأربعة مراحل أساسية يمكن إيجازها فيمايلي:

أ)المرحلة الأولى (1990-1993): عرفت هذه المرحلة انخفاض إجمالي الدين بمعدلات متناقصة، حيث انتقلت من 28.37 مليار دولار سنة 1990 إلى ما يقارب 25.72 مليار دولار سنة 1993 أي بنسبة تراجع تقدر بـ (-9.34 %).والجدير بالملاحظة أن هذه الفترة عرفت تراجع أسعار النفط الأمر الذي نتج عنه تراجع معدلات النمو الاقتصادي انخفاض احتياطات الجزائر من العملة الصعبة،

ب)المرحلة الثانية (1994-1999): خلال هذه المرحلة قامت الجزائر بمجهودات جبارة لعرض التصحيح الهيكلي للاقتصاد الوطني، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الديون المتوسطة وطويلة الأجل بنسب معتبرة، حيث بلغت ذروتها سنة 1996 بقيمة إجمالية تقدر بـ 33.23 مليار دولار، أي بنسبة 98.78% من إجمالي الديون الخارجية، ويبقى السبب الرئيسي هو تدني أسعار النفط وكذلك تدهور خطير في الوضعية الأمنية، وعمليات التخريب التي مست الاقتصاد الوطني، وعمليات الاختلاس للأموال المخصصة لإعادة الجدولة.

ج)المرحلة الثالثة (2000-2005): خلال هذه الفترة عرفت الديون الخارجية انخفاضا بوتيرة متناقصة، حيث قدرت سنة 2000 بحوالي 25.26 مليار دولار، أي بانخفاض (- 11.99%) مقارنة بسنة 1999، لتصل سنة 2005 ما يعادل 17.19 مليار دولار، أي بنسبة انخفاض تقدر بـ (-32 %) مقارنة بسنة 2000، وبمعدل نمو في المتوسط يقدر بـ (-7.53%).

د)المرحلة الرابعة (2006-2009): عرفت هذه الفترة انخفاضا كبيرا للديون الخارجية مقارنة بالفترة السابقة، حيث وصل إلى 5.61 مليار دولار سنة 2006 ، بعدما كان 17.19 مليار$ سنة 2005، أي بنسبة تراجع تجاوزت 60%، وشهدت هذه الفترة نوعا من الاستقرار النسبي، إذ بلغ معدل نموه في المتوسط حوالي 5.6 % للفترة (2006-2008) لتصل خلال الثلاثي الثاني لسنة 2009 ما يعادل 5.32مليار دولار، أي بنسبة انخفاض(-5.2%) مقارنة بسنة 2006.

إن هذا الانخفاض الكبير لحجم الديون الخارجية يرجع إلى القرار الذي اتخذه فخامة الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** لسنة 2005، والمتعلق بوقف الاستدانة من الخارج وإتباع سياسة التسديد المسبق للديون. ضف إلى ذلك تحسن احتياطات الجزائر من النقد الأجنبي نتيجة ارتفاع عوائد النقد، وتعتزم الجزائر حاليا الاعتماد على التمويل الذاتي دون اللجوء مجددا إلى الاستدانة.

الخاتمــة

بينت هذه الورقة البحثية أن الإصلاحات الاقتصادية ساهمت في تحسين الوضع الاقتصادي الجزائري، و جعلته في صف اقتصاديات الدول النامية ، من خلال تحسين وضع بعض المؤشرات الاقتصادية الهامة في الجزائر، إلا أن هذه النتائج الايجابية التي تحققت على مستوى مؤشرات التوازن النقدي و التي حافظت على التوازنات الاقتصادية الكلية هي مجرد حجاب يخفي خلفه هشاشة الاقتصاد الجزائري الريعي، إذ أن هذه المؤشرات مضللة، فالكثير من النتائج المحققة، كانت بسبب البحبوحة المالية الناتجة عن تحسن أسعار المحروقات، و لم تكن بسبب تحسن الأداء الاقتصادي.

قائمـة الهوامش

[1]. رمزي زكي(1987)،**التاريخ النقدي للتخلف** ،عالم المعرفة ،الكويت،،ص216.

[2].عبد القادر الجبوري(2002)، الملتقي الدولي حول الجزائر و النظام العالمي الجديد للتجارة،جامعة باجي مختار، عنابة يومي 29-30 أفريل.

[3].www.arab-api.org

إبراهيم العيسوي(2006)، **نموذج التنمية المستقلة –البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الذي عقده المعهد العربي للتخطيط حول مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية،يومي 20 و 21 مارس عن

[4].www.mafhoum.com

دعوة ناجي الحمداني، **الإصلاح الاقتصادي،**

[5]. عبد المجيد قدي(2003)، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،ص270.

[6].www.ofie.org

المكونات الأساسية لبرامج الإصلاح الاقتصادي

[7].عبد المطلب عبد الحميد(1997) ، **السياسات الاقتصادية ،تحليل جزئي و كلي**، مكتبة زهراء الشرق ص 312.

[8].قدي عبد المجيد،مرجع سابق،ص 278.

[9].الهادي الخالدي (1996)، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر**، دار هومة للنشر للتوزيع، الجزائر، ص 195-196.

[10].نفسه، ص ص 199-200.

[11].بلعزوز بن علي (2004)،**أثر التغير في سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية- حالة الجزائر، رسالة دكتوراه دولة في الاقتصاد غير منشورة، جامعة الجزائر.**

[12]بن ناصر عيسى (2002)، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكيف والتعديل الهيكلي في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد السابع، ص 127.

[13].عبد الله بن عيدة (1999)، **التجربة الجزائرية في الاصلاحات الاقتصادية**، مركز الدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، ص ص 362-363.

[14]. نفسه، ص ص 365-366

[15].www.bank-of-algeria.dz

banque d algerie(2006), **Bulletin Statistique de la Banque d Algérie(19964-2005)**

- banque d algerie(2008), **Evolution Economique et Monetaire en Algerie(2001-2007)**, pp,111-185.

[16]بلعزوز بن علي(2003)، **انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر** ، ص20

[17]المجلس الاقتصادي و الاجتماعي (2002)، ، مشروع تقرير حول **المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط عائق أمام التنمية الأورومتوسطية**، الدورة الخامسة عشرة، الجزائر.، ص 65.

[18].جودي كريم، وآخرون(2001)، **السياسة النقدية في الجزائر**، سلسلة بحوث ومناقشات العمل، صندوق النقد العربي،صص315- 316.

[19].صندوق النقد العربي(2001)، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ص356.

[20].محمد زايد بن زغيوة،(2005)**الآثار الاقتصادية لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع الصناعة-دراسة تحليلية-** رسالة دكتوراه غير منشورة،كلية التجارة و إدارة الأعمال، جامعة حلوان، ص130.

[21].المجلس الاقتصادي و الاجتماعي (2002)،**مرجع سابق**، ص75.